# مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقـاولي

**ملخص**

نحاول من خلال هذا المقال عرض و تحليل مختلف النظريات التي تناولت المقاولية من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية لمصطلح المقاولية، انطلاقا من دراسة القدم منها وصولا إلى الأحدث. لذلك نتطرق في عنصر أول للمقاولية في العصور الوسطى وهي الفترة التي لم يبدأ بالكتابة والبحث في مجال المقاول والمقاولية، ثم نتطرق في عنصرين آخرين للمدارس التي تناولت تحليل المقاول على أنه مجابه للأخطار و مجدد وذو قرار جيد، وذلك ضمن نظريات كل من كونتيون، نايت وشامبيتر وساي .ثم يتم الجمع بين نظريات نايت و ميزس وكل النظريات السابقة في فكرة أن المقاول هو محرك و منشط للسوق، و أنه فرد يقظ.

و في عنصر آخر نتطرق للمقاول في النظريات الحديثة، يأتي على رأسها بيتر دروكر الذي يؤكد أن روح المقاولة هي سلوك و ليست ملامح أو صفات شخصية لفرد ما.في حين يؤكد كاسون أن سلوك المقاول بعيد عن التكميم، وقد يعود تفسير ذلك للمدرسة السلوكية، وهنا وجدنا أن ماك ليلاند كان أبرز المنظرين في هذه المدرسة، وحاول بذلك تحديد الرغبة في تحقيق الذات كأهم عامل مفسر لسلوك المقاول.ثم تنتهي الدراسة إلى فترة الثمانينات التي يشهد فيها مصطلح المقاولية اهتماما كبيرا تترجم في تعدد الأبحاث حولها ضمن مختلف العلوم والتخصصات الاجتماعية والإنسانية...

**أ. صندرة سـايبي**

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

**Résumé**

Dans cet article, nous essayons d'analyser les différentes théories ayant pour objet l'entrepreneuriat. La première partie traite de l'entrepreneuriat dans le moyen âge. En second lieu, il est question de la théorie de Knight et de Mises, ainsi que de toutes les théories développées autour de l'idée que l'entrepreneur est un individu lucide, un moteur et un stimulateur du marché. Enfin, nous présentons la conception de l'entrepreneur selon la théorie moderne, dominée par Peter Drucker, qui soutient que l'entrepreneuriat est, avant tout, un type de comportement, qui ne se réduit pas aux caractéristiques ou qualités personnelles d'un individu.

## مقدمة

عرف البحث والتكوين في مجال المقاولية منذ سنوات قليلة خلت إقبالا كبير من طرف العديد من الفاعلين كهيئات المرافقة، المؤسسات الكبيرة، هيئات التعليم العالي والمدارس العليا، وتعددت بذلك الدراسات التي بحثت في تعريفها وتحديد سبل تشجيعها في المجتمع.

Enfin, nous présentons la conception de l'entrepreneur selon la théorie moderne, dominée par Peter Drucker, qui soutient que l'entrepreneuriat est, avant tout, un type de comportement, qui ne se réduit pas aux caractéristiques ou qualités personnelles d'un individu.

ورغم تعدد الأدبيات الوفيرة التي تدرس المقاولية فلا يوجد هناك تعريف مقبول من طرف الجميع، فالتعاريف التي أعطيت بقيت تابعة لطبيعة التخصصات التي اهتمت بها، وكذا التحولات الثقافية والاقتصادية التي شهدتها الدول، والتي أثرت على نشاط مجتمعاتها، فالتغيرات السياسية والتكنولوجية والديموغرافية دفعت المقاولين إلى تبني مواقف جديدة واكتساب مهارات أكثر تلاؤما مع طبيعة وحدة التعديلات والتطورات التي تطرأ على محيطهم.

وارتبط مفهوم المقاول أيضا، بحاجة النظرية الاقتصادية إلى نموذج نمطي يمكن من تقديم شرح عام لآلية عمل اقتصاد سوق. فالفكر المقاولي يعتمد على حقيقة أن التنمية الاقتصادية هي نتاج للمبادرة الفردية، وتعدد النظريات وكثرة الانقسامات بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي والذي أدى لغياب نظرية للمقاول تحظى بالإجماع داخل المجتمع العلمي. فمنذ مجيء ساي تمكننا من تقسيم نظريات المقاول إلى نمطين: النمط الأول وصفي والثاني سلوكي، والذين جمعا ليضعا وصفا للملامح الشخصية للمقاول، كالوقار في بعض الأحيان، والتذمر أحيانا أخرى إزاء التطورات الرأسمالية، وهنا يطرح التساؤل الجوهري التالي: ما هي الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يلعبها؟ ما هي النظرات الموجهة إليه، وكيف ينبغي النظر إليه؟

والإجابة عن هذا التساؤل ستمكننا من إبراز مدى إسهام تاريخ الفكر الاقتصادي في تطور مفهوم المقاول الذي مر بفترات من التغييرات الاجتماعية الكبيرة ميزت القرون الماضية من تاريخنا. كما نحاول من خلال هذه المساهمة إعادة النظر في النظرية الاقتصادية للمقاول، من أجل تحديد تطور المفهوم في ظل تنوع المدارس الفكرية، وكذا المساعدة على فهم أفضل لصور وأشكال المقاول في بداية الألفية الثالثة. و من هذه الزاوية يتشابه عملنا هذا مع المغامرة، أو السفر إلى أماكن معروفة وموثقة، من خلال العودة إلى المصادر الأصلية لولادة المصطلح ثم عرض التطور النظري له، وهذا ما يعمق من فهمنا ومعارفنا للمقاول.

## 1. المقاول في العصور الوسطى

رغم أن المقاولية بدأت تأخذ اهتمام ملفت للانتباه عند مختلف المختصين في السنوات القليلة الماضية، لكننا نجد أن هذا المصطلح له جذور تاريخية تعود لأزمنة بعيدة لم يتم فيها بروز مصطلح المقاولية أو على الأقل نتوئه كمفهوم يستحق الاهتمام والدراسة، وسميت هذه الفترة من قبل الباحثين في بعض الأحيان "بما قبل التأريخ للمقاولية " والتي نعرضها كما يلي:

### 1.1. المقاول التاجر و المغامر

قسم النشاط الاقتصادي في القديم إلى قسمين؛ القادة والأتباع، أما حاليا فتتحدد موهبة المقاول في القيادة.

كما انحصر المقاول في هذه الفترة ضمن صف التجار والعسكريين إلى جانب صفة النبل التي يحملها، أي القائد العسكري الكفء، لأن الحروب عادة ما تقوم لأسباب اقتصادية، فالجنرال الذي يقوم بتحديد و تنفيذ إستراتيجية ناجحة في الحرب يتحمل مخاطر معتبرة توقعا منه لجني أرباح اقتصادية.

ويضع التجاريين أنفسهم في مجال الخطر الذي يشبه إلى حد كبير وضعية العسكريين، حيث تتوافق وظيفة التاجر و المغامر عند نفس الفرد.

فماركوبولو **(Marco Polo)** مثلا كان مغامر يبحث عن تأسيس تجارة نشطة نحو الشرق، والتي تتمثل في تصوره في البحث عن أرض تحمل الجديد والسحر الإنتاجي، وهنا هل يمكن اعتباره مقاولا؟

ومع هذا فالشجاعة في الأعمال لا تعادل شجاعة خوض الحروب، لذا كان الفلاسفة القدامى ينظرون للتاجر بشكل جد متدني. وهنا نجد أن أرسطو قد حدد فعلا مكانة التاجر داخل المجتمع، و لكن لم ينظر له على أنه ذو مكانة عالية، على العكس فينظر له على أنه فارًا من الخوف و من معاناة المجتمع وانتقاداته وجشعه.

وتبعا لأرسطو فإن التجارة الرابحة تقسم نفسها إلى عوامل مختلفة منها الإدارة المنزلية وتجارة التجزئة، كما اعتبر التاجر بأنه غير طبيعي حيث يهيئ لنفسه وسيلة لكسب المال على حساب الآخرين، و بالفعل فقد كان اهتمام اليونانيون يتجه نحو الحفاظ على الوضع الراهن لتفسير النشاط الاقتصادي في إطار لعبة يكسب فيها شخص ويخسر الآخر، وهي الفكرة التي هيمنت وسيطرت إلى غاية القرن الثامن عشر، ومن هذا المنظور فإن التجارة لم تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، بل أن قرون التجربة التي أجريت حول السوق ينبغي أن يكون لها فكر يخالف ذلك، حيث من الملاحظ استمرار هذه الفكرة لحد وقتنا الحالي، فالربح الذي يعتبر عائد للمقاولية يبقى مشتبه فيه و خاصة في ذهن الكثير من الأفراد وخاصة المتعلمين منهم، و هذا ناتج جزئيا عن قدم التفكير الغربي ومساواته لرجل الأعمال مع "الشبح"، أي الفرد الذي يترك أثارًا و لكنه غير ظاهر للعيان.

### 2.1. الأشكال المبكرة للمنظمات التجارية

إن الميل للتأكيد على أهمية قرارات الفرد في تحديد طبيعة إستراتيجية النشاط الاقتصادي تتوقف على مدى اتساع النوع السائد لتنظيم المؤسسة، ففي القديم كانت تأخذ التجارة مكانها ضمن وحدات صغيرة النطاق نسبيا يبقى فيها رأس المال المطلب

الأساسي، لذا تنشأ علاقة بين الرأسماليين و التجار المغامرين تتحدد في العقود التي يقومون بإمضائها.

في بداية السنة 1000، أصبح من العرف إقراض المال بمعدل فائدة 20% في شكل عقد يعرف بالعقد التبادلي، و يكون فيها القرض مؤمن بإحكام من طرف العقار.

في أواخر القرن الثاني عشر كان الشكل الأكثر انتشارا للاستثمار التجاري يتجسد في القرض البحري (الشركات البحرية)، و التي تتمثل في اتفاقيات تعاونية بين المسافرين والمستثمرين في إطار شراكة تجمع بينهما، وهنا غالبا ما تكون الفوائد المسددة أكبر لأن أخطار الغرق و القرصنة تظهر لدى المقرض بدلا من التاجر، وحسب رايموند روفر **(Raymond Roover)** فإن الشريك المسافر يشرع في سفر مخطر، فينجز أعماله و يخاطر بحياته مقابل تلقي الربع (4/1) فقط من نتيجة هذه الأعمال، في حين أن حصة الأسد أي الثلاثة أرباع (4/3) الأخرى تذهب للشريك المستثمر، ومن خلال شرح ريموند روفر نجد أن الرأسماليين يحصلون على عائد أكبر لأن الحياة كانت غير مكلفة (رخيصة) ورأس المال نادر.

وكانت البندقية تعتبر أكثر المدن الأوروبية النشطة في مجال التجارة في القرن الثامن عشر، وكانت العقود الأكثر انتشارا تعرف بعقود الزمالة **(Colleganze)** وتبعا لهذه العقود فإنه ينبغي على الرأسمالي توظيف وكيل ويعده بمنح الربع (4/1) من الأرباح، في حين ينبغي على التاجر المغامر **(Enterprising)** أن يمنح هذه الأموال المستثمرة لعدة أفراد آخرين، في القرن الرابع عشر كان يؤمن الأموال من قبل التجار والمغامرين (**Routledge**) في إطار شروط تتبع معدل الفائدة السوقي تحت شكل عقد يعرف بـ"الزمالة المحلية **(Local Colleganza)**، و في إطار تجارة الحاويات قد يصبح أحيانا رأسالمال مركزًا في ظل كل شركات الأعمال، و بهذا الشكل يمكن التوقع بحجم الخسائر الناجمة عن هذا الرأسمال، و هذا ما أثبتته الوثائق التجارية القديمة.

في حين نجد أن فريتز ريليش **(Fritz Redlich)**، يضع في القرون الوسطى تفسيرًا للعائد المرتفع لرأس المال أو فيما يعرف بخطر الربا، حيث في ذلك الزمن كانت الكنيسة تفرض على رجال الأعمال دفع معدل فائدة عادل عند اقتراض رأس المال من سوق القروض، وبالتالي يجبر المقاولين على دفع عقوبة جزاء التماس القروض من طرف الكنيسة.

فقد كان الكتاب الاقتصاديون الأوائل عبارة عن كهنة لاهوتيين ينشطون داخل الكنيسة، وبهذا الصدد يرى ريموند أنه نتيجة لأخذ الأخلاق في الحسبان وبجدية في أبحاثهم، حصرت اهتماماتهم في بعض الإشكاليات، نجد من بينها المقاولية.

### 3.1. حقوق الملكية و الوظيفة المقاولية

هناك عنصرين مختلفين متعلقين بالمقاولية يمكن استخلاصهما من خلال الرجوع إلى أدبيات العصور القديمة و العصور الوسطى، وهما:

أولا؛ اعتبار التاجر مغامرًا صفة جد مألوفة خلال القرون القديمة، أما العنصر الثاني فإن نجاحه يتوقف على كيفية قدرته على التغلب على المخاطر والعراقيل القانونية والهيئية، ويعرض الكثير من كتب هذه الأدبيات العلاقة بين الخطر والمقاولية، لذا يتعين علينا الإشارة إلى العوامل الهيئية والقانونية التي تخفف من حدة المخاطر.

فالمقاولون (سواء حديثًا أم قديمًا) يعملون في ظل وجود محيط هيئي، و التي تمثل أحيانا شكل من أشكال جهود تحفيز المقاولية، و بالتالي يمكن القول أنه هناك "مقاول سياسي" لأنه هو من ينفق جهود من أجل تغيير هياكل الهيئات والممارسات حتى يستفيد منها هو بنفسه.

فالشكل الأول للمقاولية ينطوي على تحمل المخاطر وعلى المبادرة الفردية المتواجدة في ممارسات القرون الوسطى المتعلقة بجمع الضرائب والرسوم الزراعية، فكانت ضريبة المزارع في القرون الوسطى أحد أهم المزايدات الناجحة الخاصة بمبالغ الضرائب التي يمكن تجميعها، والميزة تكون للملك الذي يستثمر خارج تجميع الضرائب يمكن أن يجمع مداخيل ضريبية أقل مما يقوم بها في امتياز جمع الضرائب، و تطبيق الرسوم الزراعية يعود إلى عهد اليونانيين أو إلى عهد أقدم من ذلك.

ورغم أن هدف خلق الأرباح يبقى الحافز الأساسي للمقاولين للمبادرة، إلا أنه لا يشكل شرط كافي لممارسة نشاط المقاولية، بل ينبغي أن يكون المقاول مسؤولا أيضا على ضمان اكتساب شرعيته، تضمنها بعض ممارسات الهيئات على مستوى الاقتصاد الوطني والتي قد تؤدي إلى تشجيع مستوى الأنشطة المقاولية، و خاصة منها ما يلي:

أ. وضع اقتصاد حر ومفتوح يسمح بالمساواة في القدرة على اقتناص الفرص المقاولية.

ب. ضمان الملكية فيما يخص الممتلكات المكتسبة قانونًا.

ج. استقرار التطبيقات الخاصة بهذه الهيئات والتي تعمل على تجسيد كل من النقطة (أ) و (ب) السابقتين.

وقد يكون انتشار وديمومة الرسوم الزراعية كنشاط مقاولي يرجع إلى الضمان الكبير الذي تلعبه الرسوم المقاولية في كونه تاجر مغامر، أين تكون فيه السلع والبضائع عرضة للحرق أو السرقة، وأخطار العواصف وكل الأشكال الأخرى للأخطار و الدمار التي تكون فيها الأرباح تعكس المجهود المبذول والتوقعات المرتبط بالمسار المتبع.

**2. مدرسة كونتيون نايت و شامبيتر**

يعتبر كل من كونتيون وشامبيتر من أهم المفكرين الاقتصاديين الذين اهتموا بمعاجلة المقاول و تحديد دوره في الاقتصاد، و يمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

### 1.2. اللأكادة عند كونتيون

دخل مفهوم المقاولية على النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر على يد ريتشارد كونتيون **( Richard Cantillon )** الذي يعتبر أول اقتصادي اهتم بالمعالجة النظرية للمقاول، و ذلك في سنة 1730. حيث أن هذا الرجل الايرلندي البنكي الذي عاش خلال القرن الثامن عشر، أول من أعطى تعريفا لمواصفات المقاول ومكانته الاجتماعية و وظيفته في كتابه **Essai sur la nature du commerce en générale** الذي كتبه بين سنتي 1716 و 1734 و لم ينشر إلا في سنة 1755 أي بعد 21 سنة ، بل أن كونتيون لم يكن معروفا حتى لدى زملائه في نفس الجامعة التي كان يُدَرِس بها.

ونجد أن كونتيون قد خصص كل الفصل الثامن من هذا الكتاب لتحديد خصائص هذا المقاول، حيث يذكر أن:

« المقاول هو ذلك المزارع الذي يقدم وعدًا للمالك بتسديد مبلغ من مال ثابت يتناسب وقيمة المزرعة أو الأرض – لنفترض أنه يساوي قيمة المنتجات في الأرض – دون أن تكون له أي دراية بمستوى الأكادة الخاصة بالمزايا التي يمكن أن يحصل عليها من هذه المجازفة. ويقوم باستخدام جزء من هذه الأرض لتغذية الأغنام و الأبقار ولإنتاج البذور...، وذلك حسب ما ترشده إليه أفكاره، دون أن تكون له أي دراية بحجم النقود التي سيجنيها ».

وفي إطار آخر يحدد المهن التي يمكن أن تجعل منه مقاولا، حيث يمكن أن يكون تاجرًا مشتري للصوف يصنع منها الملابس، أو بائع للملابس أو صاحب مناجم أو بناء للعمارات، أو صاحب محل صنع الحلويات والأمر الذي يجمع بينهم هو أنهم يشترون بمبلغ معلوم ويبيعون أو يقومون بعمل غير معلوم الدخل.

لينهي هذا الفصل من الكتاب بمبدأ مهم يتمثل في أن ملاك الأراضي هم الوحيدين التابعين طبيعيا للدولة. أما البقية فهم مستقلين عنها إما أن يكونوا مقاولين أو يقوموا بالرهان. وأن كل مقايضة و دوران لنشاط الدولة هو مبني على قيادة من طرف روح المبادرة لهؤلاء المقاولين.

أما نحن فنشير إلى أن كونتيون ركز في معالجته على صورة التجارة ليعكس بذلك عنوان كتابه، على عكس الفيزيوقراط الذين ركزوا على الزراعة.

#### 1.1.2. صورة المقاول المجازف عند نايت (Knight )

يأخذ نايت تعريف كونتيون في الحسبان، ويقدم بذلك نمطين من الأفراد؛ أفراد **يحبون مجابهة الخطر** و آخرون **يحبون معاداة الخطر.**

إن خلق مؤسسة يعني تقبل تحمل مخاطر مالية، و مهنية ( وليس أبدًا ضمان للعمل)، وأخرى عائلية وجسدية وحتى نفسية، سيما إن فشل المشروع لذا تحاول النظريات الراهنة حصر وتشكيل الخيارات المقاولية، من خلال حساب اقتصادي يعتمد

على الاحتمالات، وهنا تبرز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار **معيار الخطر واللأكادة،** وهذين المصطلحين الأخيرين لا يعنيان نفس الشيء ولاسيما عند نايت الذي يعتبر هو المرجع في التفريق بين الخطر واللأكادة، وهذا بدوره يؤثر على طبيعة القرار الذي يتخذه المقاول، فبالنسبة له إن اتخاذ القرار في ظل الخطر يستوجب الأخذ في الحسبان عدم أكادة الحصول على الأرباح، والتي يتوقف تقديرها على اعتقادات ومعارف المقاول.

### 2.1.2. شامبيتر و صورة المقاول المجدد

نجد في النظرية الشمبيترية أن المقاول هو ليس مجابه للأخطار و لكنه مجدد، حيث يعرف المقاول على أنه القائد والمحتوي، فهو إذن يختلف عن من هم محتوون أو التابعين، فهو له ميزة القـائد ويضع نفسه في جو الفردية والعقلانية. كما يعمل على كسر الجمود والخمول والتقليد والروتين، ويعرفه شامبيتر أيضا بتبيان صفاته الخاصة، وعدائه للتبعية أي:

1. تنبؤاته مكيفة و ليست محددة و دقيقة الحدوث،
2. تجارب تقوم على أساس العادات و ليست مبنية على المستجدات و العفوية،
3. حسابات مبنية على التفاؤل و ليست على تصور الخيال،
4. سلوكات روتينية تهدف إلى الحيطة مما يخفيه عالم اللأكادة و ليست سلوكات مبنية على التجديد تهدف إلى الاستجابة لنفس متطلبات عالم اللأكادة.

وبالتالي فإن تواجد الأفراد المجددين على مستوى السوق هو الذي يحدث التغيير، و يبعث سيرورة خلق الثروة والتنمية الاقتصادية، لذا نجد أيضا أن شامبيتر يرفض فكرة والراس **(Walras)** عن المقاول الذي يرى بأن هدف هذا الأخير هو على الأقل الوصول إلى نقطة التعادل ( لا ربح ولا خسارة ). وكذا يرفض في نفس الوقت تعريف مارشال **( Marshall )** للمقاول على أنه له وظيفة واحدة تنحصر في إدارة الأعمال أو المناجمنت، حيث يرى بأن المقاول مهمته أوسع من ذلك.

ويؤكد على أن المقاول هو مصدر لتحريك الدورات الاقتصادية، ويخلق ظروف تستوجب وضع سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل على إحداث الاستقرار.

وحسب شامبيتر دائما إن فكرة اعتبار المقاول فردًا مجددًا لا تنحصر على مستوى السوق فقط. بل أنه يؤثر حتى على صورة التاريخ والتحولات الاجتماعية و الثقافية، وهو كذلك الفرد الذي يبادر مهما كان النظام الاقتصـادي والسياسي السائد، سواءً كان النظام اشتراكيًا أو رأسماليًا أو حتى عشائري ( قبلي). و مع هذا فهو لا يحمل نفس الصفات التي سادت القرن التاسع عشر إذا ما قورنت مع نظيرتها التي حملها عند ظهور المؤسسات الكبيرة مع بداية القرن العشرين. حيث أن هذه الفترة شهدت تركزًا

كبيرًا للشركات، و كان ينبغي فيها على المقاول الذي يريد احتواء كل شيء أن يحمل صفة المنظم و المنسق.

و صورة القائد الفردي هذه تعود حتمًا إلى تطور الرأسمالية و التي تتحول تدريجيا بشكل أو بآخر إلى ما يعرف **بتطور رأسمالية الدولة** حيث نجد في كتابه **Capitalisme Socialisme et Démocratie** تنبؤ **بنهاية الرأسمالية التقليدية و ظهور نظرية الدولة المقاول**.

فالدولة كمقاول ستقوم بثورة على مستوى الزراعة مثلا من خلال الدفع بعملية التحديث على مستوى السياسات الزراعية، و كذا التوسط على مستوى الصناعة من أجل توجيهها إلى التجديد أو مرافقتها من خلال إحداث سياسات استثمارية في البنى التحتية.

وبالتالي فإن نظرية كونتيون و نايت وشامبيتر تعالج إذن الخطر واللأكادة والتجديد، فالوظيفة الأولى للمقاول هي تسيير اللأكادة أما الثانية فهي التجديد من أجل التوسط في حركية تصحيح السوق ونخلص إلى أنه للمقاول صفتين، فهو لا يخاف تحمل الخطر وهو محفز، إذ أنه يبحث على أن يكون الأول، ولهذا السبب فليس بالضرورة أن يثر على مستوى السوق فقط، أو ما عبر عنه بالدولة المقاول، أما الصفة الثانية فتتمثل في تجنيدهم ومنحهم كل مواردهم مقابل معدل ثابت ثم يقومون ببيع سلع و خدمات **بسعر غير أكيد.**

وبالتالي تحمل المقاول للمخاطر وإقباله على المجازفة في إطلاق مجموعة من النشاطات يسهم في توفير إمكانات للحصول على الثروة وتوزيع الملكية، وبالتالي فالمقاولين هم مصدر للتـوازن بين الإنتـاج و الحاجات.

### 3. ساي و خلفائه فيما بعد: المقاول المسير للموارد

بعد النظريـات السـابقة أتت فيمـا بعد إسهـامات المدرسة الفرنسيـة لكـل من كونديـاك **(Condillac.)** و تـورغـو **( Turgot )** ثـم ساي **(Say )** حيث أننا نجد ساي في كتـابه **Traité d'économie Politique** الذي كتب سنة 1803 يبرز أن المقاول هو نواة السيرورة الاقتصادية، أو يرى أنه عادة ما يكون مالكًا لرأس المال أو لجزء منه، الأمر الذي يضمن له عملية الانطلاق.

ويرى أيضا أنه غالبا ما يخلط الاقتصاديين الإنجليز في معنى الربح. فالعائد الذي يحصل عليه المقاول من صناعته يكون نتيجة لموهبته **(Talent)**، فينبغي التفريق هنا بين ربح الصناعة و ربح رأس المال. فالذي يملك نسبة أكبر من رأس المال في المؤسسـة لا يعني أنه أكثر موهبة والأصل أن كل الأرباح التي تحققها المؤسسة وربح

رأس المال و ربح الأمـوال المقترضة هي أرباح حققها المقاول ، لأنه هو من أخذ في الحسبان كل حظوظ الإنتاج سواء كانت سيئة أم جيدة.

وبالتالي فقد حدد دور المقاول في **العملية الثانية** في نشاط أي صناعة، والمتمثلة في **تطبيق المعارف المكتسبـة** بغرض إنتاج منتوج قابل للاستهلاك. حيث يوضح في كتابه **Catéchisme d'économie politique** أن المقاول يقوم بعدة عمليات في عمله. و تتمثل في **امتلاك المعارف** التي تمثل قاعدة النشاط الذي يريد أن يقوم به، ثم بعد ذلك **يجمع الموارد و الإمكانات** التنفيذية الضرورية من أجل **خلق منتوج** ما. ثم في الأخير **يشرف على التنفيذ.** و حسب رأيه فإن هذه المعارف تتمثل في تحديد طبيعة الأشياء التي يسيرها أو يوظفها مثل الأذواق والقوانين الطبيعية التي يمكن أن تساعده على ذلك. ويحصل المقاول على هذه المعارف من المراجع، لهذا ركز ساي على ضرورة تجديد هذه المعارف.

بالإضافة إلى ذلك يصنف ساي المقاول إلى ثلاثة فئات؛ **مقاولين في صنـاعة الزراعـة** (المزارعين مستغلي المناجم، ملاك الأراضي، مستغلي المحاجر، البحارين...) معتبرً المقاول هو من يعمل لحسابه، أما الذي يعمل كأجير فمن يقوم بتسديد أجره هو المقاول.

أما الصنف الثاني فيتمثل في **مقاولي الصناعة المعملية،** وهم المقاولين الذين يعملون لحسابهم الخاص وينتجون منتوج متواجد مسبقا ومضاف عليه تجديدات ترفع من قيمة هذه المنتوجات، وهذا لا يعني أن هذا الصنف يشمل ذلك المقاول الذي **يجمع عددًا كبيرًا من العمال** بل قد يكون **نجـارًا** يصنع نوافذ وأبواب. أو حادًا أو دهانًا للعمارات... وهنا ليس من الضروري أن يكون المقاول مالكًـا للأدوات، فقد يكون المقاول هو نفسه الأجير.

أما الصنف الأخير فيتمثل في **مقاولي الصناعة التجارية** هم الذين يقومون بتحويل المنتجات من طرف للآخر، من خلال القيام ببيعها ( نفس الوضعية تم شراؤها بها )، فتصبح في متناول الأفراد الذين يرغبون في الحصول عليها سواء جيء بها من بلد لآخر أو قاموا بتحويلها من بلدة لأخرى في نفس البلد.

ومن خلال هذا نلاحظ أن ساي أعطى قالبًـا جديدًا خاص بالمقاول، قد لا يختلف كثيرًا عما ذكره كونتيون، لكننا نجد أنه أسهم بشكل كبير في وضع إطار له واصفًا إياه **بالمنسق في عملية الإنتاج**.

إن نظرية ساي غالبا ما تكون مجتمعة مع صورة المسير للموارد، إذن فهي نظرية تعزز نظرية تورغو التي تجعل من المقاول الفردي محور كل أنظمة الإنتاج والتوزيع، أو الذي يفضل تشغيل أمواله في الصناعة ليحصل على عائد أعلى مما لو أقرضها لفرد آخر مقابل الحصول على فوائد.

وهذا الوصف في المدرسة الفرنسية يفسر دون شك أهمية أعمال كورسال الذي اتفق تماما مع ساي في مجال تسيير المؤسسة، حيث كتب أول معالجة تطبيقية لتسيير المؤسسة، ويكون بذلك أحد مؤسسي الإدارة الحديثة للمقاولين في منتصف القرن التاسع عشر.

وقد أطلق كل من ساي و كورسال و لوري **(Leroy-Beauli)** نظرية تعرف بـ **Austro-américain** للمنظمات تبرز أن أصالة النظريات الاقتصادية للمنظمات تتمثل في الربط بين نظرية المقاول و نظرية المنظمات.

ونتيجة لكون النظريات التي جاءت بها المدرسة الفرنسية قامت بتقليص بُعد المقاول إلى درجة اعتباره **مقاول مسير للموارد ومنسق**، يثبت كولمان **(Koolman)** أن الضعف الرئيسي لنظرية ساي هو **ضعف معالجته لدور المقاول**. حيث كانت ملاحظاته جد قليلة فيما يخص العلاقة بين أنشطة المقاول و سيرورة تراكم رأس المال من جهة، وعدم التأكيد على الدور التجديدي للمقاول من جهة أخرى، بل بالعكس فقد أخذ المقاول فقط من منظور **المنسق**.

ومع هذا فحصر المقاول في صورة مسير للموارد في المدرسة الفرنسية ليس تمامًا بالأمر الصحيح، حيث أن المقاول يعرف أيضا بأنه ذو حكم جيد في نشاطه التسييري داخل المنظمة مثما أكدته النظرية التوماسية **( Théorie thomiste )**، وتأكيدًا على ذلك نجد أن ساي في كتابه **Traité d'économie politique** في سنة 1803 يدعم الميزة الأساسية للمقاول الناجح ذو الحكم الجيد.

وتأتي روح القيادة هذه بعيدة عن المهارات العقلانية، فهي مغذاة من طرف المعارف الفردية و من الفطرة، أي يمكن أن يكون كل **الأفراد مقاولين**، لأن كل فرد يمكن أن يكون له حكم جيد في مجال خاص ومحدد على مستوى السوق.

ويقود ذلك إلى تدعيم فكرة عدم ضرورة ملكية المقاول لرأس المال إمكانية اجتماع هذين الأمرين في شخص واحد.

فوظيفة المقاول تختلف إلى حد كبير عن وظيفة منح و توجيه رؤوس الأموال. إذ أنه يعيد توزيع الموارد نحو الاستعمالات التي يراها المستهلكون بأنها أكثر تطلبا. وبالتالي فهو يؤثر على عملية إعادة توجيه الأموال في كل قرار من قراراته نحو مشاريع وتقسيم للثروات. لذا قد يلجأ إلى إقناع أصحاب رأس المال لدعمه في تأسيس مشروعه.

ومن أجل أن يكون قرار المقاول جيدًا، ينبغي تواجد ثلاثة عناصر، يلخصها ساي في:

1- ضرورة امتلاك المقاول للكفاءات المعنوية الجيدة للنشاط الذي يرغب في مباشرته؛

2- ضمان أن يكون هناك رأسمال للمؤسسة يضمن لها انطلاق للنشاط؛

3- مجابهة الخطر والصدفة الذي يرتبط بمؤسسته، وكذا نتائج اللأكادة المرتبطة بما سيتحصل عليه من فوائد.

وللتقليل من كل هذه الأخطار واللأكادة والقدرة على اتخاذ القرار الجيد، يقوم المقاول بتعلم أصول الاقتصاد والتسيير، أي ينبغي أن يتحكم جيدًا في فن المقاولة **(L'art d'entreprendre)**، أو بعبارة أخرى فن العمل و التوظيف **( L'art d'employer )** الأحسن لرأسالمال والعمل.

ونخلص إلى أن علـوم إدارة الأعمال هي علوم هذا الفن المتمثـل في **التوليف ( Combinaison ) والإدارة فالمقاول** هو إذن الذي **يدير ( Dirige ) ويسير ( Gère )** و ليس مجدِد فقط. ففضلا عن إتقانه للقدرة على توظيف و استغلال رأسالمال ينبغي أن ينجح في الرفع من مردودية العمل.

ففن المقاولة لا يمكن أن يتوقع له ديمومة الحياة إذا ما دخل هذا المقاول في صراعات مع موظفيه، فمن المهم إذن أن تؤسس قراراته بناءً على كل ما يجري من أنشطة تخص المؤسسة ( معرفة المنتجات، وضعية الكمبيالات المالية...).

ومن أجل معرفة ما هو المنتوج الذي ينبغي إنتاجه، من المفترض أن يقوم المقاول بتقييم رغبات المستهلكين، ويستبِق عملية تقديرها وتطورها. وبالتالي فإن ساي وكورسال هما من أعلنـا بطريقـة أو بأخرى عن مدلول التسويق. وفي نفس الفكرة وحسب ساي دائمًا ينبغي على المقاول أن يعرف طبيعة المنتوج الذي يريد إنتاجه.

في هذا الإطار يعتمد المقاول على خبرته الشخصية ومهارات ومعارف الباحثين والعلماء والمهندسين. ثم يقوم بالتنبؤ ليس بالإنتاج فقط، لكن حتى بالتمويل والمردودية. ثم ينبغي أن يقوم بالقيادة. وحتى والتنسيق الذي لم ينس.

وبالتالي فوظيفة المعرفة، والتنبؤ، والتنظيم، والأمر، والتنسيق، والرقابة...تنبهنا إلى أن هنري فايول **(Henry Fayol)** هو مدين لساي. وحسب هذا الأخير ينبغي على المقاول أن يقوم باستعمال مراجع حول الاقتصاد السياسي، تعمل على نشر معارف أساسية مبسطة تكون ضرورية له لكي يكون له حكم جيد، وبالفعل شهدت سنة 1829 نشر **ثلاثون مرجع حول الموضوع**، حتى أن كريستيان جيرارد **(Christian Gerard)** مدير المحافظة الوطنية للفنون والمهن بفرنسا قام بنشر كتب حول **ترقية المبادئ الأساسية للتنظيم الصناعي**. كما دفع ذلك إلى فتح أول **مدرسة خاصة عليا للتجارة سنة 1819.**

إن النظرية التي قدمها ساي في هذا الاتجاه تحمل شكل الإيجابية الصناعية من خلال استبدال المقـاول بمديـر الأعمـال **( Managers ) الـذي تشكـل ضـمن علـوم التسيير و العلوم الدقيقة ( تايلورTaylor..).**

وإذا ما تتبعنا المدرسة الفرنسية نجد أن المقاول لا يمكن أن يكون له حكم جيد إذا ما اكتفى فقط بحفظ ودراسة الاقتصاد والتسيير، وبالتالي فالرسالة التي أراد أن يمررها رواد هذه المدرسة هو أن القرار أو الحكم الذي يتبناه المقاول هو ليس مؤسس على العلم فقط، وإنما أيضا على حسِه في عالم إدارة الأعمال في المجال العملي.

وبالتالي فإن هذه المدرسة لها وضعية متدرجة يمكنها بشكل أو بآخر القيادة إلى الاعتقاد **أن علوم إدارة الأعمال** يمكن أن تُعلَم بذلك كيفية القدرة على الحصول على حكم جيد. وهذا الأمر غير ممكن حيث تبرز النظرية التوماسية للحذر في عالم يتسم بعدم الأكادة أن المعرفة لا يمكن أن تكون حلا يحول دون الخطأ في اتخاذ القرار أو الحكم، بل يجب أن ترافقها أيضا القدرة على تخيل ما يحدث مستقبلا واستغلالها في الفرصة المناسبة.

أي ينبغي معالجة و دراسة كل حالة بحالة من أجل تجنب الفشل في اتخاذ القرار، و بهذا فإن المدرسة الفرنسية لا تعتبر المقاول مسيَر للموارد و إنما فردًا له القدرة على الحكم الجيد على الأعمال حاضرًا و مستقبلاً.

### 4. نظرية ميزس Mises متأصلة من المدرسة الفرنسية

إن نظرية و ميزس جد قريبة من المسلمة الفرنسية وتلك المواضيع المقترحة من طرف ساي، فهي تهتم إذن بتحديث النظرية الفرنسية، وتعميم نتائجها من خلال التعريف الفوري للمقاول على أنه فاعل (Acteur) وترفق نفس التحليل الخاص بالوظائف الثلاثة للمقاول، فهو يسير الأكادة ( نايت)، و ينظم الإنتاج (ساي)، ويجدد ( شامبيتر). ثم تمدد ذلك للقول أن ساي و نظريته للحكم الجيد تعرف المقاول على أنه فرد يقظ.

ونجد أن ميزس في تقديمه للسوق يعرف المقاول على أنه محرك السوق و منشط له، و أن المستهلكين هم السادة الملاك، الذين يضمنون الأرباح للمقاولين تبعًا لتنبؤاتهم الجيدة بالأعمال.

فبالنسبة له، للمقاول وظيفة خاصة تتمثل في تحديد كيفية استغلال موارده الإنتاجية، ويقوم بتجنيدها من أجل تحقيق غايات خاصة، و ذلك بغرض تحقيق هدف شخصي يتمثل في الاستحواذ على الثروات وتعظيمها. لكن هذا لا يمكنه من تجاوز قانون السوق، و بالتالي فهو لا يمكنه النجاح إلا من خلال خدمة أفضل المستهلكين، وهذا ما يجعل من ربحه متوقف على قيادة الزبائن له.

وحسب ميزس فإن العلوم الاقتصادية ليست لها نظرة فردية عن المقاول وإنما تنظر له على أنه وظيفة خاصة، و هذه الوظيفة ليست عبارة عن مواصفات خاصة لمجموعة معينة من الأفراد، بل إنها لا تفارق أي نشاط لأي فاعل. ولا يتوقف ميزس في نقده لرؤية النظرية الاقتصادية للمقاول عند ذلك بل يضرب لنا أمثلة عن المقاول يعطي فيها نظرة أوسع قد تخالف بشكل أو بآخر ما تم التطرق إليه مسبقًا، أو على الأقل تكمله.

حيث نجد أنه بالنسبة لأصحاب رأس المال عندما يقدمون أموالهم، لا ينتظرون سوى استردادها، في حين أن المقاول يجني أرباحًا تعادل مائة بالمائة، أما في حالة الخسارة فأصحاب رأس المال هم من يتحملونها كاملة. و في هذه الحالة أصحاب رأس المال هم من يتحملون المخاطر، وبالتالي ينبغي اعتبارهم مقاولين افتراضيين. أي بالنسبة لميزس أي فرد يمتلك وسيلة من وسائل الإنتاج، سواء قام باستغلالها هو بذاته أو أي شخص آخر فهو مقاول.

وبالنسبة لنا نجد أن ميزس قد أفضى بالكثير من التعميم الذي قد يسيء بشكل أو بآخر أو يقلل من شأن نشاط المقاول، وبالتالي تحريف نظرية تورغو وكذا شامبيتر، مما يقلل من شأن نظرية المقاول في إطار النظرية العامة للنشاط الاقتصادي. ومع هذا فلا يمكن تلافي أن نظرية ميزس قد أشارت لفكرة أن المقاول هو فرد يقظ وهو ما تركز عليه النظريات الحالية للمقاول، حيث هو دائمًا متفطن لفرص الأرباح غير المستغلة من طرف الفاعلين وهو الحال بالنسبة للمقاول المجدد عند شامبيتر.

وبهذا الخصوص يجتمع كل من كونتيون وساي ونايت وكورسال على أن النشاط المقاولي لا يكون في عالم تسوده المخاطر، و إنما في عالم يسوده عدم الأكادة.

### 5. المقاول و اليقظة Alterness

عرف المقاول في النظريات على أنه ذلك الفرد الذي لديه سرعة في انتهاز فرص الربح التي لم تستغل بعد على مستوى السوق. حيث بالرجوع إلى التطور الزمني نجد أن المقاول عند شامبيتر الذي يُعرف بتقديمه لتكنولوجيا جديدة أو تطور تقني جديد هو عبارة عن فرد استغل فرصة لم تنتهز من قبل الآخرين قبل كل شيء، وإن كان شامبيتر قد قلص معرفة المقاول إلى معرفة تقنية نجد أن ميزس ونايت قد قاما بتحديد هذه المعرفة في المعرفة المكتسبة مع الوقت. وبسبب أن هذه المعرفة قد تكون متوفرة لدى الجميع ولهم القدرة على اكتسابها، فإن المقاول ليس له شيء استثنائي يقدمه، فهو فقط فرد يرى ما لا يمكن للآخرين رؤيته في فرصة ما.

وبالتالي فاليقظة لفرص الربح تصبح إذن " علامة من صنع المقاول "، فهذا الأخير هو يقظ لثلاثة أنماط من الأرباح؛ أرباح التجديد، أرباح التحكيم وأرباح المضاربة. و لكل شكل من أشكال الأرباح هناك صورة من صور المقاول المجابه للأخطار عند نايت وصورة المقاول الذي يقوم بالتحكيم عند كايرزنر. ومن هذا المنظور فإن المقاول هو ذلك العون الذي يحصل على ربح و يتحمل المخاطر، وقد طرح كايرزنر فكرة أن المقاول هو الفرد الذي ينتهز فرص لا يراها الآخرون و في سنة 1973 حاول الإجابة عن تساؤل رئيسي يشغل علوم الاقتصاد وعلوم التسيير وهو كيف للمقاول أن يحدد فرصة ربح على مستوى السوق؟ وذلك من أجل تعريف طبيعة المقاول و تأكيد فكرة ميزس التي تشير إلى أن المقاول هو ذلك الفرد الذي لديه رؤية أبعد و أسرع من العامة.

ولهذا نجد أن نظرة كونتيون للمقاول على أنه قوة توازنية النقطة المفضلة عند كايرزنر (Kirzner). و تعتبر النظرية الخاصة بالمقاول التي جاء بها هذا الأخير أحد النظريات الأكثر أصالة، حيث أن تركيزه على فكرة فهم ميكانيزمات السوق بغية التحكم في الوقت و معرفة كل تفاصيله، تعتبر العنصر المجدد في المدرسة النمساوية.

إضافة إلى ذلك فإن المقاول عند كايرزنر هو فرد يقظ يعمل في محيط يتسم بعدم الأكادة التامة، حيث أن المقاولية لا تقتصر على استغلال الفرص المربحة فقط، بل استغلال جميع الفرص الإنتاجية، وأن بروز روح المقاولية لدى الأفراد يفترض قدرتهم على تصحيح الأخطاء و القدرة على التخيل و التجريب، ولا تقتصر مهمة المقاول على منطق المضاربة و لكن تتعداها إلى القدرة على التعلم والتوقع و التخيل والإقناع. كما يشير كايرزنر في آخر فكرة له عن يقظة المقاول « هي مفهوم قابل للامتداد بما فيه الكفاية حتى يغطي فكرة جذب المضاربات الخاصة بالفرص الموجودة فقط، بل أيضا جذب المضاربات المتعلقة بالفرص التي تكون معرفة ومحددة في الزمن المناسب والتي تكون مؤسسة على الإبداع والتخيل ».

## 6. المقاول في ظل النظريات الحديثة ( بيتر دروكر، كاسون، ماك ليلاند)

إذا ما عدنا إلى كل الاقتصاديين المعاصرين نجد أن شامبيتر هو الوحيد الذي ركز على دور المؤسسة في الاقتصاد. و رغم أن كل الاقتصاديين يعلمون جيدًا مدى أهمية الدور الذي يلعبه المقاول في الاقتصاد، إلا أنهم يعتبرون أن روح المقاولة هي ظاهرة " ما فوق اقتصادية " **(Méta-économique )** والتي تؤثر بعمق على الحياة الاقتصادية دون أن تشكل جزءًا منها، و هؤلاء الاقتصاديون يتبنون نفس الموقف تجاه التكنولوجيا. وذلك ما جعلهم لا يمتلكون أية وسيلة لشرح ظهور روح المقاولة عندما ظهرت في القرن الثامن عشر (18)، و التي تعاود الظهور اليوم أيضا. وكذا سبب حصر بروز هذه الظاهرة في بلد معين أو ثقافة معينة، والظواهر التي تفسر كون روح المقاولة هي ليست بالدرجة الأولى ظاهرة اقتصادية. فالأسباب الحقيقية تعود إلى التغيرات في القيم، والرؤى، والمواقف، وكذا التغيرات الديموغرافية والهيئية (مثلا إنشاء بنك الأعمال بألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1870). ومن هذا المنطلق سنعرض أهم النظريات الحديثة التي تناولت تفسير روح المقاولة لدى الأفراد.

### 1.6. المقاول عند بيتر دروكر (Peter Drucker)

يعطي بيتر دروكر في مرحلة أولى تفسيرا لبروز روح المقاولة كنتيجة للتغيرات التي طرأت على التعليم. كما أن ظاهرة المقاولين تبرز كحدث ثقافي و نفساني أكثر مما هو حدث اقتصادي و تكنولوجي، ومع هذا ومهما كانت أسباب الظهور فتبقى التأثيرات اقتصادية بالدرجة الأولى و قبل أي شيء آخر.

وسبب حدوث هذه التغيرات في المواقف والقيم وفيما يليها كل التغيرات التي حدثت على مستوى السلوكات يعود إلى **التكنولوجيا**. وهذا ما عبر عنه بيتر دروكر فيما بعد

**بالمناجمنت،** حيث يعتبر أن بروز ظاهرة المقاول في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح ممكنا بسبب تطبيقات المناجمنت:

- على مستوى المؤسسات الصغيرة، وليس مثلما كان يعتقد من طرف الجميع خلال السنوات القليلة السابقة، أن المناجمنت هو مجند فقط للأعمال الكبيرة،

- على المؤسسات غير التجارية، مثل مجال الصحة، التعليم...حيث أن أغلبية المسؤولين يربطون كلمة مناجمنت بالأعمال فقط،

- بالأنشطة التي كانت وبكل بساطة لا تعتبر مؤسسات مثل مطاعم الأحياء،

- وكذا بالتجديد النظامي **(Innovation Systématique)**، أي البحث عن فرص جديدة و استغلالها والتي تلبي متطلبات وحاجات الأفراد.

ولقد تبين لنا مما سبق أن ساي أشار في بداية القرن التاسع عشر إلى أن المقاول هو **" الذي يقوم بتغيير الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاجي ذو مردودية معينة إلى مستوى أعلى منه."**

لكن بيتر دروكر يرى بأن هذا التعريف لا يوضح بالفعل **ما هو المقاول؟** ويؤكد بالفعل أن ساي هو من قام بخلق مصطلح المقاول، ولكنه في آن واحد لم يفرق بينه و بين روح المقاولة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية غالبًا ما يعرف المقاول على أنه **" الشخص الذي يخلق مؤسسة صغيرة "**. حسب دروكر هذا التعريف خاطئ، لأنه وحسب رأيه هل يمكن اعتبار الأشخاص الذين يقومون بفتح أو إنشاء مطعم بسيط مقاولين؟ والجواب هو لا **!!!** لأنهم وعلى الرغم من تحملهم للمخاطر ، تبقى هذه الأخيرة بسيطة، لأن النشاط تم تجريبه سابقًا، والعملية تتمثل فقط في تقليد ما تم تجريبه والتأكد من مردوديته سابقًا و تطبيقه فيما بعد، وبالتالي هل يمكن اعتبار هؤلاء فعلا مقاولين رغم أنهم قاموا فعلا بإنشاء مؤسسة جديدة؟

لكن إذا قام هذا المطعم بتطبيق آليات جديد للإنتاج و تحليل العمل...و غيرها، أي تطبيق المناجمنت، ففي هذه الحالة يعتبر صاحب هذا المطعم مقاولاً.

صحيح أن كل المؤسسات الصغيرة المنشأة حديثًا لها العديد من النقاط المشتركة، لكن لا يكفي أن تكون صغيرة وجديدة حتى تعبر عن مقاول. فالمقاولون لا يمثلون إلا أقلية من المؤسسات المنشأة حديثًا، أي أقلية تقوم بخلق شيء جديد، ومختلف، والذي يفرض تغييرًا و تحولاً في القيم.

إضافة إلى ذلك فروح المقاولة لا تتجسد في المؤسسات الصغيرة والجديدة فقط، بل نجدها متجلية أيضا في المؤسسات الكبيرة و القديمة على حد السواء. كما ولا يمكن اعتبار كل المؤسسات غير التجارية مجسدة لروح المقاولة، فالأقلية التي تعبر فعلا عن المقاول هي التي تشمل جميع المواصفات وتعلم مدى أهمية المشاكل التي تعترض

المؤسسات الخدمية، فالشيء الذي يجعل من صاحبها مقاولاً هو شيء جد خاص ومختلف عن الآخرين. وإذا كان الأنجلوساكسون يعرفون روح المقـاولة بالمؤسسات الصغيرة والجديدة فالألمان يربطونها **بالسلطة و الملكية** وهو أمر أكثر تعقيدًا.

فـ **Untermemer** ترجمة أدبية ألمانية لكلمة المقاول التي جاء بها ساي، هو الفرد الذي يمتلك ويدير مؤسسته. ويستعمل هذا المصطلح قبل كل شيء للتفريق بين المالك **(Patron)** الذي يمتلك مؤسسته والمدير **( Directeur )**.

هذا ويضيف دروكر أن المقاول ليس عبارة عن **" رأسمالي "** رغم أنه بحاجة إلى رأس المال مثلما تحتاجه جميع الأنشطة الاقتصادية، فهو من يجابه الخطر وبطريقة جد عادية، والمقاول ليس موظف بل قد يكون موظِّف، أو فرد ما يعمل بمفرده ولصالحه الخاص.

ثم يشير بيتر دروكر إلى أن روح المقاولة ليست عبارة عن ملامح و صفات خاصة بفرد ما أو هيئة ما. و من خلال خبرته خلال عشرون سنة في المجال المهني يورد دروكر أنه لم يصادف شخصية واحدة للمقاول، بل أنه صادف أفراد ذوي شخصيات متنوعة جدًا تظهر خلال سيرورتهم المقاولية.

و الأفراد الذين يبحثون عن الأكادة التامة يحتمل بشكل كبير أن لا يكونوا مقاولين جيدين، و لكن هذا لا يمكن أن يظهر بشكل كبير في نوع خاص من الأنشطة مثل السياسة، أو مركز قيادة في الجيش أو قيادة الباخرة و في ظل كل هذه الأنشطة هناك الكثير من القرارات التي تتخذ في ظل عدم الأكادة.

فكل من يتخذ قرار ما يحتمل أن يصبح مقاولاً، فروح المقاولة هي سلوك و ليست ملامح أو صفات و أساسياتها ذات قاعدة مفاهيمية و نظرية أكثر مما هو حدس.

و يضيف بيتر دروكر أن كل المجالات التطبيقية تستند إلى نظريات حتى ولو كان رجل الميدان لا يعي ذلك. و الأمر سيان بالنسبة لروح المقاولة التي تستند إلى النظريات الاقتصادية و نظريات علم الاجتماع. و هذه الأخيرة تعتبر أن التغيير هو أمر جد طبيعي. فهي تعتبر أن المهمة الكبرى للمجتمع والاقتصاد هي خلق شيء مختلف، أو بالأحرى القيام بشيء أحسن مما كان سابقا، وهو ما أتى به سابقا ساي حينما أكد منذ 200 سنة أن المقاول هو من يخرب فيخلق شيء جديد، و ورد أيضا عند شامبيتر أنه الفرد الذي يضع أمرًا مخربًا مبدعًا.

وأشار دروكر أن ساي كان معجبا بأفكار آدم سميث وهو من قام بترجمة ثروة الأمم إلى اللغة الفرنسية في سنة 1776، وقد كرس الكثير من مجهوداته للعمل على نشر الأفكار والمفاهيم السياسية لآدم سميث، لكن إسهامه الفعلي في الفكر الاقتصادي هو خلق مصطلح المقاول و روح المقاولة وتحريرها من الاقتصاد الكلاسيكي. وأصبحت بذلك غير متلائمة مع المذهب الكلاسيكي الذي يثمن ما جيء به سابقًا،

وهو نفسه ما تبحث عن إثباته كل التيارات الكبرى للنظرية الاقتصادية إلى حد يومنا هذا، وعلى سبيل الذكر النظرية الكينزية و نظرية فريدمان واقتصاديو العرض.

كما أشار أن المذهب الكلاسيكي يرتكز على جذب الحد الأقصى للموارد المتواجدة ويبحث عن خلق حالة من التوازن، فلم تتمكن من الاهتمام بالمقاول وأسندته إلى العوامل الخارجية كالمنـاخ والزمن والدولة والسياسة، وأيضا التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن الاقتصادي التقليدي وبعيدًا عن كل عبارة " المدارس " والأشكال الأخرى من "isme" التي لا تتجاهل تواجد وأهمية العوامل الخارجية إلا أنها غير تابعة لنفس العالم فلا تدخل في نموذجه و معادلاته و تنبؤاته.

و بالنسبة إلى بيتر دروكر دائما كان كارل ماركس ( **Karl Marx** ) من بين أكبر البارعين الذين تطرقوا لإشكالية التكنولوجيا، و أول من أرَخ للتقنية فلم يتمكن من إدخال المقاول وروح المقاولة للنظام الاقتصادي. فبالنسبة لماركس كل التغيرات الاقتصادية تحدث نتيجة للتعديلات التي تمس مستوى العلاقات و السلطة والملكية، أي تغيرات " سياسية " والتي تعتبر من وجهة نظره متأتية من خارج النظام الاقتصادي بأتم معنى التعبير.

لكن ساي اهتم و قبل كل شيء بالجانب الاقتصادي، والموارد الاقتصادية، و من هذا المنظور لا يعتبر التعليم نشاط من الأنشطة الاقتصادية، وأن المعايير الاقتصادية وبالتأكيد ليست الأفضل للحكم على إنتاجية التعليم وحسب رأيه المصادر التعليمية هي ذات طبيعة اقتصادية.

لكن روح المقاولة لا تنحصر في المجال الاقتصادي، بل يندرج ضمن جميع الأنشطة المتواجدة، ونعلم أيضا أن روح المقاولة تبرز على مستوى جميع الأنشطة مثل الطب، فقد يكون هناك نشاطين مختلفين لكن من زاوية روح المقاولة فإنها تواجه نفس المشاكل و تستعمل نفس الأدوات...وغيرها.

فالمقاول يدرك أن التغيير هو المعيار الاعتيادي و مؤشر للصحة الجيدة، و ليس بالضرورة من يقوم بالتغيير. وعلى العموم هذا أيضا ليس دوره، فالواقع يعرف المقاول و المقاولية كالتالي: « المقاول من يبحث عن التغيير، و يعرف كيف يتفاعل معه ويستغله كفرصة ».

كما أن روح المقاولة تقحم قدرا كبير من **الخطر**، والخسائر المتوقعة هي مرتفعة جدًا، و حظوظ النجاح أو حتى البقاء تكون ضعيفة، في قطاعات مرئية للتجديد أكثر من التكنولوجيا، أو الكمبيوتر أو هندسة الجينات مثلا. وبالتالي فروح المقاولة ترتكز على مبدأ واحد وهو مهما كان نشاط المقاول سواء عبارة عن مؤسسة جيدة قائمة بذاتها أو إدارة خدمة حكومية غير تجارية، أو يسير إدارة تابعة للدولة، أو منظمة غير حكومية، فالأمر سيان. فالقواعد هي نفسها بالتقريب. ومع هذا ينبغي تحضير دليل لنظم التسيير،

فالمؤسسة المتواجدة من قبل والمؤسسات الجديدة والمؤسسات التابعة للخدمات الحكومية لا تعاني من نفس المشاكل.

فالمؤسسة القديمة تعرف كيف تسير وبالتالي تواجه صعوبات تكون أقل مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات الجديدة، ولهذا يبقى عليها تعلم كيفية التجديد، والمؤسسة الجديدة أيضا ينبغي عليها أن تقوم بالتجديد لكن من الضروري لها أن تتعلم كيف تسير. أما بالنسبة لمؤسسات الخدمات الحكومية فتعاني من مشاكل وأخطاء من نوع آخر.

### 6 .2. المقاول عند مارك كسون (Mark CASSON)

يشير مارك كاسون في بداية كتابه إلى أنه لا توجد بعد أي نظرية ممتازة أعدت لتفسير ظاهرة المقاولية، أو حتى لتعطينا تعريفًا للمقاول، فقد تم التخلي عن هذا المجال من طرف الاقتصاديين لصالح علماء الاجتماع، و علماء النفس والمختصين في العلوم السياسية، و زيادة على ذلك نجد نظرية عن المقاول في كل مسار من العلوم الإنسانية عدا العلوم الاقتصادية.

ويعود ذلك إلى فرضيتين رئيسيتين، تستند الأولى إلى فكرة الحصول على المعلومات المتبناة من العلوم الاقتصادية المستقيمة الرأي، أي المدرسة النيوكلاسيكية للفكر الاقتصادي، فالنموذج النيوكلاسيكي البسيط يفترض أن أي فرد يمكنه الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ قراره. أما الفرضية الثانية فتشير إلى أن اتخاذ القرار هو تطبيق ميكانيكي بسيط للقواعد الرياضية المثالية، و هذا ما يجعل من اتخاذ القرار عملية تافهة و يحول دون تحليل دور المقاول في اتخاذ قرار استثنائي.

والعكس في المدرسة الاقتصادية النمساوية، والتي تنظر للمقاول بنظرة أكثر جدية و موضوعية، أي نظرة فلسفية تمنع كل النظريات التنبؤية للمقاول فهي تورد أنه إذا كان فرد ما يحوز على معلومات ضرورية من أجل اتخاذ قرار للتنبؤ بسلوكات المقاولين ينبغي أن يتخلى عن هذه السيرورة النظرية حتى يكون هو نفسه مقاولا. كما يفترض المنظرون أنه يمكن إعطاء رد الفعل الممكن على مستوى السلوك الذي يتسبب في تغليط التوقعات. أضف إلى ذلك عدم إمكانية تطبيق هذا التحليل إلا بالنسبة للتوقعات بالنجاح، و يكون بذلك من الصعب تطبيقه على التنبؤات بالفشل، و يتمثل القصور الآخر المرتبط بهذا التحليل في اعتماد القوانين الاقتصادية على تحليل الظواهر في شكل مجموعة واحدة لمجتمع يتكون من عدة أفراد، حيث من الممكن التنبؤ بسلوك مجموعة من المقاولين، في حين قد يستحيل التنبؤ بسلوك كل فرد على حدا، وهذا ما أدى إلى غياب تحديد حواجز الدخول إلى مهنة المقاول. ومثلما أدت بدورها إلى عدم تمكن المنظرين من المجانسة في التنبؤات. و في النهاية، وحتى إن كان من المستحيل التمكن من التنبؤ، فإنه يمكننا دائما تشكيل نظرية للمقاول (نظرية يمكن أن تراجع

انطلاقا من المعطيات التاريخية، و الاستفادة مما جيء به). ويركز كاسون على العوامل التالية:

- تحليل النظريات الاقتصادية،
- التنسيق،
- المعلومات و تكلفتها.

ورغم ثراء كل هذه النظريات و الإسهامات، فإنه ليس من السهل إدخال عناصر عقلانية في السلوك المعقد للمقاول، وهذا يعتبر من الانتقادات الهامة التي أبرزها الاقتصاديون، حيث لم يتمكنو من تطوير العلوم الاقتصادية ولا من خلق علوم السلوك الاقتصادية الخاصة بالمقاول. وهنا نجد أن مارك كاسون يعود إلى حدود ما هو قابل للتكميم في العلوم الاقتصادية، وبذلك يكون قد رفض وضع نموذج كمي وقبول النموذج الكيفي الذي زاد من حدود العلوم الاقتصادية في مجال المقاولية، وهذا ما يقود عالم المقاولية إلى الرجوع للمدرسة السلوكية من أجل فهم أكبر لسلوك المقاولية.

### 3.6. المقاول في المدرسة السلوكية

أول من يبرز في هذه المدرسة هو ماكس ويبر ( **Max Weber** ) والذي قام بتحديد نظام القيمة كعامل أساسي يفسر سلوك المقـاولين على أنه سلوك يقوم على أساس الاستقـلالية و تملك السلطة، وهو مـا يجعـل دورهم يختلف عن دور مديـر المؤسسة. و لكـن و دون شك يعتبر ماكليلاند ( **Mc Clelland** ) أول من أعطى الدفع للعلوم السلوكية للولوج إلى عالم المقاول.

#### 1.3.6. نظرة ماكليلاند للمقاول

في سنة 1950 طرح إشكال في الاتحاد السوفياتي، وهو هل أن الرجل السوفياتي يمكن أن يكون بديل وخليفة للرجل الأمريكي؟ وهذا ما قاد ماكليلاند للعودة إلى التاريخ من أجل تفسير السؤال " لماذا " الذي يرتبط بالحضارات. وكنتيجة لذلك لاحظ من خلال هذه الدراسة الجادة في سنة 1961 أنه هناك عدة عوامل تفسر ذلك، لكن الأهم هو بروز " الفرد البطل " في كل الأدبيات، ثم تأتي الأجيال اللاحقة والتي تعتبر هذا البطل كنموذج يؤثر على سلوكهم.

ويتصف هؤلاء الأبطال بقدرتهم على القفز على الحواجز، و رفضهم لفكرة تواجد حدود تحول بينهم و بين الهدف الذي يرجون بلوغه. وحسب ماك ليلاند فإن الأفراد الذين ينشؤون تحت هذا التأثير تتشكل لديهم رغبة قوية في تحقيق الذات، ويشتركون كثيرا في هذه النقطة مع رغبات المقاول. لكن و رغم هذا فنجد أن ماك ليلاند لا يعرف المقاول بنفس الطريقة التي يعرض بها أدبيات المدرسة السلوكية، وقدم التعريف التالي:

« المقاول هو فرد يسهر على مراقبة إنتاج غير موجه لاستهلاكه الشخصي، فمثلا يعتبر مسير وحدة إنتاجية للحديد في الاتحاد السوفياتي مقاولا ».

في الواقع ركز ماك ليلاند في دراسته على مسيري المؤسسات الكبيرة، ورغم أن دراسته مرتبطة بشكل كبير بالمقاولية فإن كتاباته لا توضح أي علاقة بين الرغبة في تحقيق الذات، و الانطلاق والمضي قدما أو حتى إنشاء مؤسسة. و نشير إلى أن ماكليلاند قام أيضا بتحديد الرغبة في تملك السلطة كصفة من صفات المقاول، رغم أنه لم يعطيها أهمية كبرى مثل بقية العوامل الأخرى. كما أنه كانت هناك العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة الرغبة في تحقيق الذات. وأنه لم يتم التوصل إلى نتائج فعلية يمكن أن تترجم علاقة هذا العامل بنجاح المقاول.

في حين هناك من وجد أن الرغبة في تحقيق الذات وحدها غير كافية من أجل إنشاء مؤسسة، و آخرون اعتبروا أن هذا العمل لوحده كفيل بإنشاء المؤسسة، و هنا نجد أن تيمون **(Timmons)** قد اكتشف أن الأفراد الذين اتبعوا سلسلة من برامج التكوين تهدف إلى تنمية رغبتهم في تحقيق الذات قاموا بإنشاء مؤسسة بمعدل أكبر مما عليه الحال بالنسبة لبقية الأفراد.

أما غاس **(Gasse)** فقد لاحظ تضييق ماكليلاند لأبحاثه وحصرها على مستوى القطاعات الاقتصادية فقط. و تبدو لنا هذه الملاحظة جد واقعية، لأن الرغبة في تحقيق الذات تبرز تبعًا للقيم السائدة في مجتمع ما.

فمثلا لم يكن هذا العامل بارزا بشكل كبير في الاتحاد السوفياتي سابقا الذي يعتمد على الشيوعية، وكذا في أوروبا الإقطاعية التي سيطر عليها النبلاء، و في القرن الرابع عشر كان أيضا من الصعب أن يلعب الفرد في كيبك دور مؤثر في سلمية الهيئات الكاثوليكية. و إضافة إلى ذلك فمن أجل أن تلعب الرغبة في تحقيق الذات دورًا هاما في التأثير على المقاولية وإنشاء المؤسسة، ينبغي أن تتمكن القيم الاجتماعية من التثمين الكافي لمعدلات نجاح الأعمال، وبالتالي جذب الأفراد الذين لديهم رغبة كبيرة في تحقيق الذات.

وقد لاحظ كل من غاندر **(Gunder)** في سنة 1969 و كانكل **(Kunkel)** في سنة 1965، و غاس في سنة 1982 أن عدالة نظرية الرغبة في تحقيق الذات لماكليلاند غير كافية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الهياكل الاجتماعية على التوجهات الفردية. حيث أنه من الصعب تفسير وشرح خيار إنشاء مؤسسة أو نجاح مقاول انطلاقا من رغبته في تحقيق ذاته فقط. أما الانتقاد الثاني الموجه لنظرية الرغبة في تحقيق الذات لماكليلاند فيرتكز على **البساطة**، حيث حاول تفسير تطور رفاهية مجتمع ما بعاملين أساسيين فقط هما:

- الرغبة في تحقيق الذات،
- و الرغبة في تملك السلطة.

لكن يعتبر من الصعب تفسير السلوكات من خلال عامل أو عاملين فقط سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالمؤسسات، وهنا نجد أن كارل ماركس ركز على دور الإيديولوجيات، في حين ركز ماكس ويبر وتاوني **(Tawney)** على الإيديولوجية الدينية

والعقائدية، أما بيدو **(Budeau)** وفاشي **(Vachet)** على الإديولوجية الليبيرالية، لكن كينيدي **(Kennedy)** و روزينبرغ **(Rosenberg)** وبريدزل **(Pridzel)** سنة 1986، و توينبي **(Toybee)** أبرزوا تعدد العوامل التي تفسر تطور المجتمعات والحضارات. كما أشار بروخو **(Brockhaus)** إلى أن الرابط الذي يجمع بين المؤسسة الصغيرة و الرغبة في تحقيق الذات هو جد قوي رغم أنه لم يمكن إثبات ذلك،غير أن ماك ليلاند و بالتأكيد أبرز أن الإنسان هو منتوج اجتماعي وهذا ما يمكننا من التفكير بأن الأفراد يحاولون إعادة تشكيل نموذجهم الخاص بهم.

وفي هذا السياق، نحن نعلم أن دور النموذج يتم شرحه في ظل عدة حالات لاتخاذ قرار لإنشاء مؤسسة، و يمكننا أيضا التفكير بأن الأمور متساوية، فكلما زاد عدد المقاولين في مجتمع كلما زاد عدد نماذج المقاولين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عدد الأفراد الذين يقومون بمحاكاة هذه النماذج، أي اختيار المقاولية كمسار مهني.

### 2.3.6. مدرسة الميزات والمواصفات

بعد ماكليلاند، سيطر السلوكيون على تخصص المقاولية لفترة عشرون سنة، أي إلى غاية بداية سنوات الثمانيات (1980)، وقاموا بالبحث عمن هو المقاول؟ وما هي صفاته؟

واتسعت بذلك أفكار هؤلاء الباحثين في هذا المجال وما ساعدهم في ذلك هو استعانتهم بالمناهج المعتمدة في التخصصات الأخرى، و التي تمنح صحة وموثوقية أكبر، وجاءت هذه الحركة كنتيجة للدراسات التي أجريت على العديد من المواضيع حول المقـاولين، وهذا ما نتج عنه آلاف الأبحاث التي أعطت عدة مواصفات للمقاولين، والجدول التالي يوضح الأكثر تداولا منها:

**جدول (01): مواصفات المقاول الأكثر تداولا من طرف المختصين في علم السلوك**

| مواصفات المقاول | خصائص الصفات |
|---|---|
| **مجدد** | **الرغبة في تحقيق الذات** |
| **قائد إداري** | **قادر على الاستيعاب** |
| **له قدرة على مواجهة الأخطار المحتملة** | **الثقة في النفس** |
| | **المشاركة على المدى الطويل** |
| **الاستقلالية** | **التساهل مع الغموض و اللأكادة** |
| **الإبداع** | **المبادرة** |
| **الطاقة** | **التعلم و التمهين** |
| **المثابرة** | **استعمال الموارد** |
| **الأصالة** | **الحساسية تجاه الآخرين** |
| **التفاؤل** | **العدائية** |
| **الاتجاه نحو تحقيق النتائج** | **الميول إلى خلق الثقة** |
| **المرونة** | **استخدام النقود كقياس للأداء** |

| الدهاء | |
|---|---|

**المصدر:** Louis Jacques Fillion, Op.Cit, p.136.

ورغم اعتماد هذه الأبحاث على مناهج غير مقبولة فقد أسفرت عنها نتائج عديدة ذات متغيرات متعددة و متناقضة في الغالب.

وليومنا هذا لم يتم التمكن من إعداد تعريف سيكولوجي علمي خاص بالمقاول فقط، وهذا نتيجة للعديد من الأسباب التي تفسر هذه الظاهرة. ومن بين هذه الأسباب الأساسية نجد تباين العينات، فمثلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الوظيفة الأصلية للمقاول نجد أنها تتطور عبر الزمن، و التي تنعكس بدوها على صفاته. فإذا أخذنا بعين الاعتبار عينة تشمل مقاولين قاموا بإنشاء مؤسستهم منذ سنتين فإننا لا نحصل على نفس مواصفات المنشئين إذا ما أخذنا عينة تشمل مقاولين قاموا بإنشاء مؤسسة منذ عشرون (20) سنة، كذلك أن التكوين و التشغيل الذي يتم داخل المؤسسة يؤثر أيضا على هذه المواصفات.

إضافة إلى ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدين و المعتقدات و القيم السائدة في الوسط التربوي، و كذا ثقافة العائلة...وغيرها في التأثير على روح المقاولة للفرد. هذا دون أن ننسى أن كل باحث يقدم تعريفا خاص به للمقاول والذي يختلف عما قدمه الآخرون، حيث هناك من يعرفه على أنه الفرد الذي يخلق مؤسسة، وبالنسبة لآخرين هو الذي يخلق مؤسسة تكون قد وصلت إلى مرحلة التوسع. في حين أنه بالنسبة للمدرسة الشمبيترية فنجد أن المقاول هو الشخص الذي يأتي بالتجديد.

ولحد الآن لم نتمكن من الوصول إلى نقطة يمكن من خلالها تقييم الأفراد و التأكيد على إذا إمكانية أن يصبحوا مقاولين في المستقبل أم لا. لكن و مع هذا يمكننا القول أنه إذا كان فرد ما يمتلك مواصفات و كفاءات خاصة جدًا فهو عبارة عن فرد مقاول، حتى لو لم يتم التمكن من تحضير نموذج علمي خاص بمواصفات المقاول، حيث حدد الباحثون المعالم الأساسية التي لا يمكن تلافيها و التي تبين من هم الأفراد الذين من المحتمل أن يصبحوا مقاولين و تمييزهم عن غيرهم. وسمحت بذلك هذه الأبحاث التي أجريت حول المقاول على الحث على تمرنه لاكتساب المواصفات التي تجعله مقاولا ناجحا.

ولقد أبرز لورين و دوسول **(Lorrain et Dussault)** في سنة 1988 أن السلوكات هي أكثر العوامل قدرة على التنبؤ بنجاح المقاول من الملامح الشخصية، وبعد أن عرفت مدرسة فكر الملامح الشخصية انتصارًا كبيرًا فقد بدأت حاليًا بالاختفاء، وكان هناك مفكرون آخرين نجد من بينهم كيتس **(Kits)** وفريس **(Vries)** سنة 1985 واللذان يعتبران أن المقاولين هم أشخاص غير مكيفون مع محيطهم ويرغبون في إنشاء مؤسستهم الخاصة، وهذا ما أثبتته العديد من الأبحاث الأخرى حيث يرون أن المقاولين لا ينشئون مؤسستهم انجذابا لفكرة العمل لحسابهم الخاص، وإنما ذلك يكون ذلك كرد فعل لمجال العمل الذي يتلاءم معهم.

هذا وقد لاحظ باحثون آخرون أن درجة " العصبية "تكون مرتفعة عند المقاول أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لبقية الأفراد. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة أنشطة المقاول تقود إلى حالات لا توازن شخصية ثابتة، كما أننا غالبا ما لاحظنا ضرورة وجود ثبات عاطفي من أجل التعامل " كمقاول ". في الحقيقة ما يمكن استنتاجه هو أن ملامح وصفات المقاول يمكن أن تتلخص فيما يعرف بالفرد الاجتماعي، حيث أن الإنسان هو ابن بيئته، وقد أبرز العديد من الباحثين بأن المقاولين يعكسون مواصفات الزمن والمكان الذين تطوروا ونموا فيه، ومن وجهة النظر السلوكية للمقاول، تظهر المقاولية كظاهرة جهوية، حيث تخضع لعوامل ثقافية، ولحاجات منطقة جهوية تؤثر على السلوكات. حيث يقوم المقاولون باستيعاب هذه الحاجات و دمجها وترجمتها، وهذا ما ينعكس على ردود أفعالهم في إنشاء مؤسستهم، وأكيد أنه في عصر وسائل الإعلام الالكترونية تمارس المؤسسات الكبيرة تأثير كبير يتجاوز حدود مناطقهم الجهوية أو حتى حدود بلدهم. هذا ونجد أن أكثر العلاقات ترددا هي التي تكون بين المقاولين المحليين، وهو ما يعكس بشكل جيد ثقافة الوسط الذي أتوا منه، وهذا ما يجعلهم ناقلين للثقـافة الجهوية والتي يكونوا هم بذاتهم تطوروا فيها، وترد هنا أيضا فكرة المقاولية العرقية.

وأشارت العديد من الأبحاث إلى أنه إذا كان هناك مقاول من بين أفراد العائلة فإن ذلك يشكل دافع لهم إلى إتباع نفس الاتجاه، وعندما يصبح الفرد مقاولا فإن ذلك يقوده إلى ممارسة و تطوير بعض المواصفات، فمثلا يجب أن يكون الفرد عنيد و مبدع إذا ما أراد الإبقاء على أعماله، وإذا كان يتعلم من خلال ممارسة نشاط ما فإن ذلك يلعب دورًا هامًا في التأثير على مواصفات المقاول فمثلا يمكن أن نرى مقاولا يقوم ببرمجة مشاريع يطمح لتجسيدها، ومن وجهة النظر هذه نجد أن المقاول يستمر في التعلم من مهنة تجعله يتطور في أنشطة، مثلما يحدث بالنسبة لفرد ما يقوم بتحديد حاجات للتعلم، فلا ينبغي للمقاول أن يعلم ما الذي ينبغي عمله فقط، بل ينبغي أن يتعلم من أجل أن يستطيع فعل ذلك. فمثلا يعتبر روتر **(Rotter)** أن القدرة على الاستيعاب هي صفة مكتسبة.

ويتضح ذلك جليا في حالة تقلص الفرد لمنصب القائد، أين ينبغي عليه ممارسة بعض التأثيرات على الأفراد الذين يخضعون له من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، وهذا ما يثبت أن وضعية القائد موجودة وستتطور، والقدرة على الاستيعاب هي صفة غالبا ما نجدها متوفرة لدى المقاول، أو هي عبارة أصلا عن مهارة يكتسبها تدريجيا لتسمح له بتجسيد تصاميمه.

وعموما، نحن نعلم جيدا أن للمقاولين الناجحين درجة عالية من القدرة على الاستيعاب، وهذا لا يعني أن هذه الصفة خاصة بالمقاولين فقط، بل نجدها متوفرة لدى العديد من فئات القادة و الأفراد الناجحين. كما لاحظ أيضا بعض الباحثين أن للمقاول حاجة كبيرة لمراقبة محيطهم.

في الختام و فيما يتعلق بالأبحاث المرتبطة بسلوك المقاول، يمكننا القول أنه لم يتم الوصول إلى حد الآن إلى إعداد تعريف علمي خاص بمواصفاته الأمر الذي يسمح بدوره بالتحديد الدقيق للمقاول المحتمل، و هذا لا ينفي أنه هناك العديد من صفات روح المقاولة التي تسمح لفرد ما بممارسة هذا النشاط، هذا وتبدو دراسة سلوك المقاول مقتصرة على السلوكيون فقط. في الواقع أن الأبحاث تتجه شيئا فشيئا إلى ميادين أخرى، مثل الكفاءات المكتسبة الضرورية لأن يكون الفرد مقاولا، وكذا نماذج التعلم الشخصية و التنظيمية المكتسبة، والتي تسمح بالتكيف مع تطور النشاطات المرتبطة بممارسة مهنة المقاول.

**7. إننتشار المقـاولية**

ساعد تعدد النظريات التي تناولت دراسة المقاول في العلوم الاقتصادية أو علوم التسيير أو العلوم السلوكية على الاهتمام المتزايد بالمقاول، حيث شهدت سنوات الثمانينات (1980) اتتشار واسع للأبحاث في مجال المقاولية على مستوى جميع تخصصات العلوم الإنسانية والإدارية تقريبا، و كان هناك حدثين هامين أبرزا هذا التحول؛ يتمثل الحدث الأول في نشر أول " موسوعة " حول وضعية المعارف المرتبطة بمجال المقاولية والثاني هو تنظيم أول مؤتمر حول هذا التخصص الجديد ويجرى في نهاية كل السنة الجامعية، وقد عُرِف آنذاك ببابسون (Babson).

في الواقع، إن القراءات التي نقوم بها حول محتويات وقائع المؤتمر السنوي مثل الذي أجراه بابسون و المعنون بـ « حدود البحث في مجـال المقاولية » وكذلك تلك المتعلقة بـ (Conseil international de la petite entreprise) CIPE يمكن أن يسمح لنا باستخراج المواضيع الأكثر ترددا خلال انعقاده. لذا تم استخراج خمسة وعشرون (25) موضوعًا الأكثر شيوعًا في هذا المجال من خلال الرجوع إلى المحتويات (البيبليوغرافيا) الأكثر شمولا والتي تم نشرها في هذا المجال.

ومن المهم الإشارة إلى أن تطور تخصص المقاولية هو مختلف عن تطور باقي التخصصات الأخرى، حيث كانت هناك عدة أبحاث أغلبها انطلقت من ثقافة و منطق المناهج المتبناة من طرف كل تخصص إعطاء اهتمام لدراسة المقاولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم حيازة أول شهادة دكتوراه في هذا المجال في بداية الثمانينات (1980)، ولكن أكثر الباحثين الذين اهتموا بهذا المجال ذوي تخصصات بعيدة عن المقاولية، ولم تكن هذه الأخيرة الحقل الأساسي الذي كانوا يعملون على دراسته، بل أن أنشطتهم البحثية والتعليمية المرتبطة بالمقاولية كانت تشكل ملحق لأنشطتهم الرئيسية.

ولكن ازدادت فيما بعد أعداد الباحثين شيئا فشيئا، و بدأ بذلك تسخير وقت واهتمام أكبر للبحث في مجال المقاولية. هذا وشيئا فشيئا بدأت تتزايد اهتمامات الدول حول الأبحاث التطبيقية والنظرية في هذا المجال، وذلك استجابة لتطور حاجات الطلاب و الزبائن حول المقاولية، وكان من الضروري تواجد عدد معتبر من الأساتذة

والباحثين الذي ينبغي عليهم معرفة المقاولية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك فإن إدماج واعتماد تخصص المقاولية في التخصصات الأخرى وخاصة العلوم الإنسانية والعلوم الإدارية يشكل ظاهرة فريدة من نوعها والتي لم يحدث مثلها من قبل في التكوين النموذجي لأي تخصص آخر في مجال العلوم الإنسانية، والجدول الموالي يبين الاهتمامات الكبيرة للبحث في مجال المقاولية:

**جدول (02): مجالات البحث حول المقاولية**

| الزبائن | المواضيع | المختصين | المناهج |
|---|---|---|---|
| - النظام السياسي | - السياسات الحكومية<br>- التنمية الجهوية | - علماء الاقتصاد<br>- علماء الاجتماع | -كميـة |
| - المقاولون<br>- المقاولون المحتملون<br>- المعلمين | - مواصفات المقاول<br>- الوسط المقاولي | - علماء السلوكات<br>- علماء الاجتماع<br>- علماء الأنثربولوجيا | -كمية و كيفية |
| - المقاولين<br>- المقاولين المحتملين<br>- المعلمين<br>- مجلس المقاولين | - تطبيق الأعمال<br>- نشاطات التسيير<br>- التمويل<br>- القائد الاداري<br>- التفكير الاستراتيجي | - علوم التسيير | - كمية و كيفية |

**المصدر:** **Harold P. Welsch**, Entrepreneurship: the way ahead, Routledge, New York, 2004, p.35.

وبالتالي فإننا نلاحظ أن كل التخصصات السياسية والاقتصادية والخاصة بعلوم التسيير قامت بمعالجة جانب من جوانب المقاولية، اعتمادا على أسس كمية وكيفية محددة، وتتنامى اليوم الأبحاث في هذا المجال وتتشعب إلى حد عدم القدرة على تعدادها وحصرها.

**خـاتمة**

لقد ورد فيما سبق أن هناك خلط كبير في مجال المقاولية لأنه لا يوجد إجماع حول تعريف المقاول، ولا توجد معايير يمكن من خلالها تشكيل نموذج، ويمكننا أيضا تقديم وجهة نظر معاكسة وهي بروز فكرة أن المقاولية أصبحت من بين المواضيع النادرة التي تجذب المختصين من بين الأعداد الكبيرة للتخصصات التي تجلب الباحثين للولوج إلى مجال تحدث فيه تقاطعات بين عدد كبير من التخصصات، لهذا كان هناك تبادل واختبار للعلاقات التي تربط بين مختلف التخصصات التي اهتمت بهذا المجال، و

أصبحت كمثال يقتدى به في باقي التخصصات، و انتشر بذلك تساؤل حول الطريقة التي عملوا بها للوصول إلى ذلك. ورغم وجود خلط كبير عندما نحاول المقارنة بين التعاريف التي أعطيت للمقاول في مختلف التخصصات، إلا أننا لا نجد إجماع واسع فيما يتعلق بالملامح والمواصفات المعطاة للمقاول من طرف الباحثين الذين يعملون ضمن التخصص الواحد.

وغالبا ما يتم الجمع في العلوم الاقتصادية بين المقاول و التجديد، و ينظر له على أنه " المحرك الكهربائي" للتنمية، أما في العلوم السلوكية فتعطى الصفة الإبداعية للمقاولية، أما المهتمين بدراسة إنشاء المؤسسات، فهناك الآلاف من العناصر التي قد تمكن من التنبؤ بنجاح المقاول مستقبلا والتي أصبحت عبارة عن قيم، حيث أن تعدد وعمق الخبرة المكتسبة من طرف المقاول المحتمل في القطاع الذي يريد أن ينشط فيه تبقى من أهم العوامل.

وباختصار، فإن مجال المقاولية أثار تقريبا اهتمام باحثي كل تخصصات العلوم الإنسانية منذ سنوات الثمانينات (1980)، والخلط الذي قد يظهر فهو نتيجة لاختلاف منطق و ثقافات كل تخصص، لذا يمكننا التفكير في أن المقاولية يمكن أن أصبحت في العشرية أحد المحاور التي تجمع مجمل تخصصات العلوم الإنسانية، لأنها من بين المواضيع النادرة التي استطاعت جذب عدد معتبر من الباحثين في العديد من التخصصات.

أي أن حقل المقاولية هو جد واسع ومتسع، ينبغي أن يضم الكثير من الباحثين و لا سيما باللغة العربية، لذا أدعوا كل الباحثين إلى التوجه نحو هذا العلم الناشئ في بلدنا و في البلدان العربية و الذي عرف تطور كبير في الدول الأنجلوسكسونية أولا، ولاحقا في الدول الفرنكوفونية.

فالمادة العلمية النظرية الآن أصبحت متواجدة وبكثرة، لكن ما هو صحيح من دراسات تطبيقية على مستوى هذه الدول ليس حتما صحيح بالنسبة لبلدنا، لذا ينبغي أن نتعمق في العوامل التي تدفع بالمقاول إلى الخوض في مغامرة إنشاء مؤسسة دون غيره.

**الهوامش**

* و في اللغة العربية تغيرت الترجمة العربية **(Entrepreneur)** ثلاث مرات خلال العقود الماضية، فقد كانت **منظم** ثم **مقاول** ثم تحولت إلى **ريادة**، فترجم علماء الاقتصاد الأوائل المصطلح إلى المنظم لكونهم ركزوا على مهارة التنظيم و في إقامة الشركة، ثم ترجم إلى مقاول الذي كان يعني آنذاك مؤسسي شركات البناء، ثم لاحظوا أن

المواصفات التي يحملها هؤلاء الفرد لا تنطبق على قطاع البناء فقط بل نشمل الأفراد الذين يقدمون على إنشاء شركات في جميع القطاعات، و الذين يحملون صفات خاصة، فأطلقوا عليهم اسم رائد أو ريادي أعمال. و بالنسبة إلينا سنحتفظ بكلمة المقاول كترجمة سليمة وصالحة لكل الأزمنة، فالاقتصاديين العرب ركزوا على الترجمة و أهملوا المعنى، فالمنظم هو المنظم و رائد الأعمال يحمل صفة فقط من صفات المقاول و هي الريادة، لكن المقاول هو من يحمل كلا من هاتين الصفتين، و ينبغي أن نحتفظ به كما تم الاحتفاظ بمصطلح Entrepreneur باللغتين الفرنسية و الانجليزية، و في كل مرة كان المعنى هو الذي يتطور مع متطلبات الاقتصاد و ليست الترجمة، أو إدراج مصطلحات جديدة. كما أننا سنلاحظ من خلال التعاريف اللغوية العربية أن المقاول هو الأنسب، و لم نجد أي تعريف لغوي لمصطلح رائد الأعمال ضمن القواميس.

- Thomas GREBEL and all, An Evolutionary approach to the theory of Entrepreneurship, june 2001, cité in: http://www.wiwi.uni-augsburg.de/vwl/institut/paper/206.pdf , 19/07/2012.

-Robert F Hébert, Albert N Link, A History of Entrepreneurship, Routedge, 2010, p.02.

[1] Ibid.p.04.

- Richard CANTILLON, Essai sur la nature du commerce en générale, Institut nationale d'étude démographique, Paris, 1952, pp. II-VII.

- Ibid. p.28.

- و الذي نعني به في الغالب المؤسسة. أي أن Entreprise يشير هنا الكاتب إلى المخاطرة و المجازفة بمصطلح = مجازفة = مؤسسة ( حاليا ).Entreprise

- Ibid. p.29.

-Ibid. p.33.

- Philippe FONTAINE, « Classical political economy between two fires: Jean-Baptiste SAY and Frank.H NIGHT, cité in: History of political economy, Vol 31, Issue 1, Spring 1999, pp. 6-9 ( PP -28)

- A. EBNER, « Institutions. entrepreneurship and the national government: an outline of the Schumpeterian theory of state », cite in : Journal of Economic Behavior and Organization, Vol 59, 2006, p.505 ( pp: 497-515)

-Joseph A SCHUMPETER, The theory of economic development, Harvard University Press, Cambridge, 1961, pp.76-77.

- A EBNER, Op.Cit, p.497.

-Lucette LE VAN-LEMSELE, « L'éternel retour du nouvel entrepreneur », cité in : Revue française de gestion, N° 70, Septembre/Octobre, 1988, p.134 (pp.134-140).

يعتبر ساي أول من أدخل عملية تدريس الاقتصاد في فرنسا و توفي سنة 1932.

- Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, éditions Calmann-Lévy, Paris. 1972. p.XII.

- Ibid. p.357.

- Jean-Baptiste SAY, Catéchisme d'économie politique, Maison Mame, Paris, 1972, pp.46-60.

أي فن.Artالنشاط هنا يسميه

- Ibid. p.48.
- Industrie agricole.
- Industrie manufacturière.
- Industrie commerciale
- Thomas GREBEL and all, Op.cit, p.4.
- M.Turgot, Mémoires sur le prêt à l'intérêt , Froullé librairie, Paris, 1789, p.67.

- FONTAINE et MARCO, « La gestion d'entreprise dans la pensé économique française », cité in: Revue d'économie politique, N° 103. Juillet/Août, 1993, p.580 ( pp. 557-598)
- G. RIBEIL, « Courcelle-SENEUIL. fondateur du management moderne des entreprises au milieu du XIX siècle », cité in: J.P BOUILLON et B.P LECURY ( eds ), L'invention de la gestion: Histoire et pratique , l'Harmattan, Paris, 1994. p.33.
- François FACCHINI, « Le rôle de la firme dans la coordination », cité in: Revue Française de gestion, VOL 32/165, 2006, pp.105-124.
- G KOOLMAN, « Say's conception of the role of the entrepreneur », cité in: Economica, Vol 38, August, 1971, p.281 ( pp.269-286).
- Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, Op.Cit, p.300.
- KOOLMAN, Op.Cit, p.32.
- Ibid. p.276.
- François FACCHINI, « L'entrepreneur comme homme prudent », Op.Cit, p.32.
- Jean-Baptiste SAY, Catéchisme d'économie politique, Op.Cit, p.304.
- Jean-Baptiste SAY, Traité d'économie politique, Op.Cit, p.138.
- Jean-Baptiste SAY, Catéchisme d'économie politique, Op.Cit, p.18.
- Ibid. p.18.
- Lucette LE VAN-LEMSELE, Op.Cit, p.138.
- Ludwig VON MISES, Abrégé de l'action humaine: Traité d'économie, traduction de Garard DREAN, Edition des Belle lettres, Paris, 2004, p.22.
- Ibid, pp.149-150.
- S VEN KARTARAMA, « The distinctive domain of entrepreneurship research », cité in: Advances in entrepreneurship – Firm emergence and growth, Vol 3, 1997, pp.118-119.
- François FACCHINI, Op.Cit, p.30.
- Célestin MAYOUKOU, Entrepreneuriat et innovation, l'Harmattan, Paris, 2007, pp.55-57.
- Peter DRUCKER, Peter Drucker on the Profession of Management, Harvard Business School Press. Boston, 2003, p.53.
- Peter DRUCKER, innovation and entrepreneurship. practice and principles, Elsevier Ltd, Burlingron, 2006, p.19.
- Peter DRUCKER, Les entrepreneurs, traduit de l'américain par Patrice HOFFMAN, l'Expension, Hachette, Paris. 1985. p.47
- Ibid, p.49.
- Ibid, p.51.
- Peter DRUCKER, Les entrepreneurs, Op.Cit, p.52.
- Ibid, p.53.
- Mark CASSON, L'entrepreneur, traduit par Pierre JENABLANC, Economica, Paris, 1991, p.09.

- Louis Jacques FILLION, « Le champ de l'entrepreneuriat : Hitorique, évolution, tandances », cité in : Revue internationale PME, presse de l'Université de Québec, Québec, Vol 10 N°2, 1997, p.136 (pp.129-172).
- Emanuel Jehuda De Kadt, Sociology and development, Cox and WyamLtd, London, 1979, p.2.

** قدمت الأدبيات الاقتصادية في بداية سنة 1980 التفسير التالي: « تترجمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى البحث عن نماذج اجتماعية جديدة، و الحاجة إلى أبطال جدد، أو إلى قيمة الأكيدة التي كانت متواجدة في الماضي، أي العودة إلى صورة أزمة 1930. فبدأت عملية التخلص من المؤسسات الكبرى ذات القطاعات غير المربحة، أدى إلى اتجاه الجميع إلى المؤسسات الصغيرة وإنشاء المؤسسات». ويعكس النقاش حول المقاولية استعادة استغلال روح المقاولية الذي يسمح بتضاعف عدد المؤسسات الجديدة بهدف التمكن من إعطاء نفس جديد لاقتصاد السوق.

[1] لاطلاع أكثر ارجع للموقع الالكتروني:www3.babson.edu

*** الأنثربولوجيا هو علم الإنسان أو علم الأناسة له جذوره الفكرية في كل من العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. وتتعلق أسئلته الأساسية، "ما الذي يميز *الإنسان؟*" "من هم أسلاف *الإنسان* الحديث؟" "ما هي صفاتنا الجسدية؟" "كيف نتصرف؟" "لماذا هناك تباينات وخلافات بين المجموعات المختلفة من البشر؟" "كيف أثر الماضي التطوري *للإنسان* في التنظيم الاجتماعي والثقافة؟" و هكذا دواليك. بينما علماء الأنثروبولوجيا المعاصرين لديهم ميل إلى التخصص في الحقول الفرعية التقنية، حيث يتم توليف البيانات الخاصة بهم والأفكار بشكل أكبر حول إطار وتقدم جنسنا البشري، كما يشير مصطلح الأناسة "الأنثروبولوجيا" في أسلوب التعبير العام في معظم الأحيان إلى الأنثروبولوجيا الثقافية، وهي دراسة ثقافة ومعتقدات وممارسات البشر. في الجامعات الأميركية، يتضمن غالبا قسم الأنثروبولوجيا ثلاثة أو أربعة حقول فرعية، منهم الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الآثار، علم الإنسان البيولوجي والانثروبولوجيا اللغوية. ومع ذلك، في جامعات في المملكة المتحدة، وجزء كبير من أوروبا، كثيرا ما تكون هذه الحقول موجودة في أقسام منفصلة.